

# سياسي يتذكر...

## طاهر المصري؛ بدعم من الحسين استكملت حكومتي إنهاء حالة الطوارئ والأحكام العرفية



**رغم وجود خصوم سياسيين.. كان لحكومتي رواغ شبيهة لأن لها لونا سياسيا مختلفا ومقبولا**

**أشد معارضة واجهت حكومتي كانت من الإخوان المسلمين واتعمنا بلنا حكومة مصالحة مع العدو**

محمد خير الرواشحة  
mohammad.khair@alghad.gov.jo

**عمان** - يستكمل رئيس الوزراء الأسبق طاهر المصري في حلقته اليوم من سلسلة «ساعات يتذكر» حديثه حول المعوقات التي واجهت حكومته حتى بعد إعلان برنامج عملها العام 1991.

ويكشف المصري بعض تفاصيل المعارضة النيابية داخل المجلس، والسياسية من خارج المجلس، والتي شككت بمقدرة المصري شخصيا على إدارة الحكومة، وقدرته حكومته على إدارة المرحلة.

ويستزيد المصري في شرح تفاصيل عن برنامج حكومته، والفئات التي كانت تعبر عنها الحكومة في مجالات وقطاعات الإصلاح الشامل.

ويصل المصري اليوم لأولى إرصادات الدعوة لمؤتمر مدريد للسلام، ويبدأ التمهيد للكشف عن تفاصيل استقالة الوزراء الخمسة من حكومته، ومقدار الضرر السياسي والشعبي الذي لحق بحكومته

في ذلك على كتاب التكليف ورد فيه تجاوزه على البروتوكول بمخاطبة الملك من قبل رئيس حكومته، فخلبت رسالة الرد بـ «المخلص» طاهر المصري، وقد كان وما يزال استخدام كلمة «المخلص» تلالا، بروتوكولا في مخاطبة الملك!

صحيح، وقد زلت فعلا ردي على كتاب التكليف السام بكلمة «المخلص»، وقد كانت المرة الأولى التي يتم فيها تجاوز البروتوكول بهذه الكلمة، وأذكر أيك أن أمين عام رئاسة الوزراء وقتها سعد جمعة، جاني نصاحا من حيث تجاوزي لأمر بروتوكولي أعتبره مهما فأجتهت بأنني أقصد معنى هذه الكلمة، وأريد استخدامها مع جلالته الملك، والى التغيير نهج حكومتي، ولا أجد في تغيير الكلمة أي مساس بأهديات مخاطبة الملوك، بل إن وقع الكلمة أسبق، وأنها منتنة العادة بين راس السلطات الدستورية وفيما جعلتها بالأكثر بيان أحد من اليونان الملكي أو الغربيين من الرجال الحسين اعترض على الكلمة ولا مكان استخدامها.



لقطة تجمع طاهر المصري بوزير الخارجية والإعلام الأسبق مروان المشعر

غير مباشر في عهد عمدة الاستقراء السياسي أو الاقتصادي للبلاد.

صحيح أننا كنا أمام استحقاق سياسي مهم وحظير وقتها، وهو مؤتمر مدريد للسلام، وأسباب الدعوة إليه والأثار التي قد تنتج عنه، لكن لم تترك وراء ظهرنا أهمية وأهمية تحقيق الإصلاح المطلوبة هيكليا وإداريا وتشريعيها.

كان همي هو أن تحدث الإمبروس والمترجم لكن السريع أيضا في كلور من التشريعات، وقد أعدنا أفكارا، وصغنا مشاريع قوانين هدفنا تنظيم الحياة الإدارية بموجب شريعات.

**مع كل هذه الأوجه الإيجابية من حولكم، شرتهم بصياغة مشاريع قوانين سياسية أصلاحية**

سعيانا من خلال لجنة حكومية مسفرة بالجنة ولأخذت براءه قانونين وخبرنا، واجتمعت في جلسة فقط على عدد سنوي شريعات الإصلاحات السياسية، بل بالترتيب أيضا من محاولة تحقيق معدلات إصلاح اجتماعي، فحاولنا تحقيق بعض أثار العادات والتقاليد عومهم في تلك الاجتماع، وفي موضوع الفتل العدم والعدم، وقد كانت «الجوانب» الجماعية تسبب باضطرابات جماعية واسعة، فجننا بقصاصة عثمانيين، مشهود لهم في هذا المجال، وسبقنا لوضع إطار قانوني يحكم تعاملات التاجر والتاجر والمواطنين، والمساعات، والأحراق على الحكيم القانوني لها بحدود ترضي الله وتخفف من أثار «الهرم» الذي لمي أهل الجني عليهم، وكل ذلك كان بهدف اجتماعي نبيل، هو تشديد الإجراءات على الأثر الاجتماعية السلبية المترتبة على أهل الجاني، الذين لم يرتكبوا الجريمة، وكانت محاولتنا ليست انقلابا على منظومة العادات والتقاليد، بقدر ما أن يكون تحقيق هذه العادات والتقاليد مقبولا لجميع الأقطار.

أما في الشأن الاقتصادي فقد كنا كاديين في تحقيق سياسات جسيمة الاقتصاد، وكان لرجال الاقتصاد في البنك المركزي والوزارات المختصة الدور المهم في تصحيح سياساتنا النقدية وإصلاحنا الاقتصادية، حتى عاد الاستقرار للدينار واستشعر المواطن أن الدولة استعادت زمام المبادرة.

وحتى في مجالات التربية والتعليم العالي، كان في الفريق الحكومي كفاءات لها باع طويل.

من هناك أيضا، سعيت لتكريس مبدأ استقلالية القضاء، وقد زرت المجلس الأعلى للعدل لتيسير أعماله، وكرمت المجلس القضائي بأنه سلطة مستقلة، نظرية ومكانة للسلطات التنفيذية والتشريعية، وسعيت لتخفيفهم على المطالبات باستقلالية القضاء، والشروع بإصلاح الأساليب الإدارية التي تخدع العمل القضائي في جميع مجالاته الحيوية، وكان أقصى همي هو أن تحقق العدل، وأن تجعل قرارات المحاكم مدروسة ومأخوذة بعناية، وأن يستشعر بها في المجلس القضائي أن يضعوا جدول يورات قضائية في الدارج، تتعكس تلك الخبرة على أداء قضائنا وسلكنا القضائي وحكامنا.

كما جوت كاتنا رسميا بقرار من ديوان الجاسة وقطاعها عامل القضاة، فإلته فيه أن يستلم لي ضغط من أي جهة كانت، وأن يعرض صرحا في تلك التفاصيل التي لمي.



الملك الملك الحسين وطاهر المصري في لقاء مع رئيس الوفد الفلسطيني لفهوضات مدير جبر عبد الشافي

كما أن الفريق الوزاري ضم عددا من الرجال، الذين يشهد لهم بالكفاءة والوطنية والنزاهة، وهذا كان مطلبنا شعبيا مهما، وفعلنا التسمنا بهذه الصفات، وسعيانا التي أن تكون على قدر هذه المسؤولية.

ما قلته لك الآن هو ما شاركنا انطباعا إيجابيا في ظل أوجه القلبية ومصلية كانت متشابكة جدا، وكانت تلك الأوجه متضاربة حول التوقعات بالمستقبل.

لقد فخرت الأوجه من تشكيل الحكومة، خصوصا وأن الجميع كان يعرف تفاصيل برنامجنا الإصلاحية التي كان يسعى لتأثير في عمليا في القطاعات الحيوية، التي تؤثر في حياة المواطن.

لقد وفرت لنا تلك المرحلة كمكومة فرصة خلال هذه الأهمية في الفترة السابقة أقره مجلسا الأيمان والولاء مرة ثانية بمواقفة ثلث الأضحة الذين يتكلم منهم كل من الحسين ووجب عندئذ إصبار، وفي حالة عدم إعادة القانون مصدقا في البدة المعينة في الفترة الثالثة من هذه الإدارة، يعتبر ذلك المغول، ويحكم المصدق، فإذا لم تحصل كثرية الثلثين فلا يجوز إعادة النظر فيه خلال تلك الدورة، على أنه يمكن لمجلس الأمانة أن يصدق النظر في المشروع المذكور في الدورة العادية التالية.

**كنت وفريقك الوزاري جادين بتطبيق برامج إصلاح شامل في القطاعات المختلفة وضمن مسارات متوازنة**

«نحن حينئذنا فقد قدرنا حساسية اللحظة السياسية، وهدى الحاجة لإعادة بناء الثقة الشعبية بالمؤسسات الرسمية، خصوصا بعد أن شعرنا بأننا مغمومون من قوى في الشارع، فاجترأنا هم أيضا، فصحيح أن لنا خصوما سياسيين، لكن كان لنا خلفا سياسيون أيضا، وروافع شعبية، لا أقول لنا كنا كمكومة حزبية، لكن كان لنا لوان سياسي مختلف ومقبول، من شراخ واسعة في المجتمع.

**لكن كل ذلك لم يشغع لحكومتكم المعارضة في تخفيف حدة النقد والتهم كحكومة موسمين بأنكم «كشيرة سلام»**

وقد تكونون نعمتم ثم كحكومة المعارضة - لا أنكر أنه حتى وقيل تشكيل الحكومة، التفت بعض الشخصيات السياسية، وسعت

واقر التعديلات المهمة، التي جاءت فيه، وكذلك فعل مجلس الأيمان، ثم ترك لأرامل الحسين القرار بتوضيحه بإبارة الملكية السامية، وقيل ضمنى البدة الدستورية لصور الزارة الملكية على أي قانون، وفي سنة 1990، رده الحسين للثاب، وهي ملاحقته المنصوص عليها بحسب الفترة الثالثة من المادة 93 من الدستور.

بعد أن عاد القانون لمجلس الأمانة، بعد دعمه، أعاد المجلس التصويت على المشروع، واتصرا وتعلاهما عليه، وبذلك فاز قرار مجلس الأمة، وكان تعيلا لحداد المادة الدستورية (94) التي جاء في البند الرابع منها «إذا رد مشروع أي قانون (أو ما عدا الدستور) خلال البدة الأهمية في الفترة السابقة أقره مجلسا الأيمان والولاء مرة ثانية بمواقفة ثلث الأضحة الذين يتكلم منهم كل من الحسين ووجب عندئذ إصبار، وفي حالة عدم إعادة القانون مصدقا في البدة المعينة في الفترة الثالثة من هذه الإدارة، يعتبر ذلك المغول، ويحكم المصدق، فإذا لم تحصل كثرية الثلثين فلا يجوز إعادة النظر فيه خلال تلك الدورة، على أنه يمكن لمجلس الأمانة أن يصدق النظر في المشروع المذكور في الدورة العادية التالية.

**أمام المعارضة القاسية التي واجهتكم من النواب، هل تعرضت ببرنامجكم لتلطف في محمقة**

كان برنامج حكومتي ندسا من حيث جدول الأعمال، وكان مطبولا منا ضرورة الإسراع باتخاذ خطوات إصلاحية تروسي الديمقراطية، وببرنامجنا أيضا بخطوات الإصلاح، وكان قاسيا أيضا في التنفيذ، واعتقد أنه وعلى الرغم من صغر عمر حكومتي مقارنة بغير التي سبقها ولحقها، إلا أننا استعنا من خلال فريقها، أحاد في دفع شريعاتي، وأضح، أثر خلال أيام محرم، وما شعينا من تعاطف على ميريات الحياة السياسية والإلتعاق الوضع في مجال الحريات والتشكل صحيح.

أول ما واجهته حكومتي بعد الخروج من عفون الثقة النيابية، كان العمل على إلغاء الأحكام العرفية، بديعها كلمة، وقد فهمت الحسين مقلنا، وأشعرنا استمرارا لمسار التناول التشريعي، التي يشده الراسل خلال تلكات جلسات العمل اليومي، حتى عدت حاشيا خطوات وإجراءات أخرى.

بعد حكومتي زيد بن شاكر ومضر بدران، وكان لها الدور بالتخليص من حالة الطوارئ والأحكام العرفية، ويات حكومتي

بما بدأ به الفريق القانوني المميز في الحكومة، وهم الوزراء محمد الحموري ومحمد فارس الطراونة وتيسير كنعان ووجود سويل وسلميم الزعبي، وهم من الكفالات الوضمن المشهود لها بعقلها ونزاهتها في سياسة شروعي قانوني الضوابط والمطبوعات، والشرائح.

كما عدنا للكلور من القوانين للتمتاسع من ذلك، وأشعرنا بأننا معكم من قوى في الشارع، كان حكمه نهائيا، ومن درجة واحدة لصيغ قبلا للتتميز، وأن يكون تميزكم تميزا موضوعا وليس شكلا.

استمرت على مسار سنوات احتلال الضمة الغربية، وجات لتحل محل القوانين كافة، وقد قرأنا ما مرارا.

وشرى السريع القانوني الكفؤ في الحكومة، وأدبنا أيضا طويلا، وروضة في البنك المركزي مع المحافظ العموم سعيد النابلسي، وثابه وقتها ميشيل ماركو وتم التخلص من كافة هذه التعاليمات والنوعاء العرفية، وهدا في تحقيق القوانين للنفادة، واعتقد أن هذا كان إنجازا حقيقيا للحكومة.

**كان لكم كمكومة مجلس الأمة بقرهتكم الأيمان والنواب محطة مهمة مع قانون محكمته أمن الدولة، وقد تمتصت النواب والإيمان لتخفيف حدة القوانين، وهي من رده الأمر للحسين، وهي عندئذ استكملت كاتكم في ذلك الوقت!**

فلا، فقد كان هذا أول قانون برده الحسين في عهد كاتنا، وهي كانت لحظة فارقة بالجهة السياسية، ليس من حيث أهمية القانون وحسب، بل بالطريقة التي تعاملنا فيها، كسبب دستوري، وعلى أساس سلامة الملك الحسين، فقد تجلت في تلك اللحظة القيم الحقيقية لإلتزام الدستور، والطريقة المثلى التي يتعامل فيها أصحاب السلطات الدستورية بصورة ديمقراطية سليمة وصحيحة.

استمرت مناقشة مشروع «أمن الدولة» خلال مجلس النواب الحادي عشر والثاني عشر.

فقد ناقش «الحادي عشر» مشروع القانون،



أبير الكويت السابق العموم الشيخ جابر الأنحد الصباح في لقاء سابق مع طاهر المصري